



صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2012

المحتويات

الصفحة

.....	تقديم
1	نشاط الصندوق خلال عام 2012
5	النشاط الإقراضي
17	النشاط الاستثماري
21	نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية
25	نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية
27	نشاط التدريب
30	أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب
33	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
36	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
38	التقارير والنشرات والبحوث والدراسات
41	الوضع المالي الموحد للصندوق
47	البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات
69	جداول القروض
77	جداول عامة
79	التنظيم والإدارة

تقديم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2012، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.



د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2013

نشاط الصندوق خلال عام 2012

عمل الصندوق خلال عام 2012 على تطوير وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه، وذلك في ظل المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد استمر تأثير الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2012 بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أعقاب التحولات السياسية التي مرت بها بعض دول المنطقة والتي أدت إلى تباطؤ عجلة الإنتاج وانخفاض العائدات من السياحة وتراجع التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تأثير صادرات هذه الدول بالركود الاقتصادي في دول منطقة اليورو، وهو ما أثر سلباً على التوازنات الداخلية والخارجية لبعض الدول العربية. وقد أدى استمرار تلك الأحداث إلى تأثير معدلات نمو الاقتصادات العربية بتلك التطورات وإن تباين الأداء من دولة لأخرى. أما على الصعيد الدولي، فقد استمر تأثير الاقتصاد العالمي بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو نتيجة تحول النمو الهش في اقتصادات دول تلك المنطقة إلى انكماش، وهو ما ألقى بظلاله على أداء الصادرات وتدفق السياحة والتحويلات إلى الدول العربية.

وفي ضوء هذه التطورات، وتزايد احتياجات العديد من الدول العربية للتمويل الخارجي، قام الصندوق خلال عام 2012 بالاستجابة لطلبات دوله الأعضاء في هذه المرحلة الصعبة بتقديم الدعم المادي بالشكل السريع وبالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة لديه، من خلال النوافذ الإقراضية المتعددة للصندوق ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

وفي السياق نفسه، استمر الصندوق خلال عام 2012 في تنفيذ برامجه التدريبية بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء. وفي مجال توفير المساعدة والدعم الفني، واصل الصندوق خلال عام 2012 تقديم العون الفني اللازم لدوله الأعضاء في المجالات المختلفة، للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها. كما واصل خلال عام 2012 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

واستمر الصندوق في الاضطلاع بمهام أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب. وفي هذا الإطار نظم الصندوق خلال العام اجتماعات ومنتديات لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدول الأعضاء لتبادل الآراء والتجارب وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق المطلوبة.

في مجال النشاط الإقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2012 سبعة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو 118 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 545 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال العام المذكور في قرض تلقائي إلى المملكة الأردنية الهاشمية بلغت قيمته نحو 7.4 مليون دينار عربي

حسابي، تعادل نحو 34 مليون دولار أمريكي، وقرضين إلى جمهورية اليمن، وذلك في إطار كل من القرض التعويضي والقرض العادي، وبقيمة إجمالية بلغت 45 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 208 مليون دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى ثلاثة قروض قدمها الصندوق للجمهورية التونسية، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 38 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 177 مليون دولار أمريكي، وتمثلت هذه القروض في قرض تلقائي وقرض تعويضي وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. كما قدم الصندوق للمملكة المغربية، خلال عام 2012، قرصاً تعويضياً بلغت قيمته نحو 27.4 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 127 مليون دولار أمريكي. وبذلك يرتفع إجمالي القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء إلى نحو 1.6 مليار دينار عربي حسابي تعادل 7.2 مليار دولار في نهاية عام 2012. وقد استفاد من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 160 قرصاً أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء.

وفي إطار حرص الصندوق على إرساء مقومات التعاون وتعزيز قنوات الاتصال مع دوله الأعضاء، والتشاور حول سبل تقديم الدعم لمواجهة المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية ذات التأثير على أداء الاقتصادات الوطنية لدوله الأعضاء، أوفد الصندوق خلال عام 2012 عدد من بعثات المشاورات شملت جمهورية اليمن والجمهورية التونسية وجمهورية السودان، وذلك لبحث الطلبات المقدمة للاستفادة من موارد الصندوق لدعم برامج الإصلاح في هذه الدول. والجدير بالذكر أن مهمة تلك البعثات لم تقتصر على الاتفاق مع السلطة المعنية على عناصر برامج الإصلاح وإنما امتدت لتشمل تقديم الدعم والمشورة الفنية اللازمة كما سبق الإشارة.

وفي مجال النشاط الاستثماري، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة استثمارية محافظة ساهمت في حماية رأس المال المستثمر وحققت عوائد إيجابية على المستوى الكلي خلال العام 2012 مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية واستثمارها حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة استثمارات أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ السندات لصالح الدول الأعضاء.

وفي مجال المعونة الفنية، أوفد الصندوق خلال عام 2012 بعثة لتقديم الدعم الفني لجمهورية اليمن لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها كما أوفد بعثة إلى جمهورية السودان لتقييم الأوضاع الاقتصادية بعد انفصال الجنوب وتقديم المشورة المطلوبة بشأن السياسات والإجراءات الواجب اتباعها

لمواجهة تبعات الانفصال. وقد تم أيضا إيفاد بعثة إلى دولة قطر لتوفير المعونة الفنية فيما يتعلق بإحصاءات مالية الحكومة. كما واصل الصندوق خلال عام 2012 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، فقد تم خلال عام 2012 تقديم المشورة الفنية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر والمملكة المغربية وذلك على صعيد مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. كذلك تم خلال العام تقديم المشورة الفنية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية فيما يتعلق بمبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون. كذلك باشر الصندوق تقديم المشورة الفنية في إطار مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية والتي أطلقها الصندوق خلال عام 2012، حيث تم تقديم المشورة في هذا المجال إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وتم خلال العام كذلك تقديم المشورة لكل من دولة الكويت والجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية في إطار مبادرة "تطوير أسواق الدين في الدول العربية".

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، استمر الصندوق خلال عام 2012 بنشاطه في توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء أسواق المال العربية. وبإشراف هذا العام إلى جانب إصدار النشرات الفصلية إصدار تقرير سنوي عن أداء هذه الأسواق خلال عام 2012 تضمن تحليل شامل لهذا الأداء.

وفي مجال التدريب، تواصلت خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال عام 2012، حيث نظم المعهد دورات وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية. وبلغ عدد الأنشطة التدريبية 13 دورة خلال عام 2012 استفاد منها 369 متدرباً. ووصل عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب بالصندوق إلى 248 استفاد منها 7514 متدرباً.

وعلى صعيد أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قام الصندوق في عام 2012 بالإعداد لاجتماع الدورة السادسة والثلاثين للمجلس التي عقدت في دولة الكويت، كما نظم الصندوق كذلك الاجتماعات السنوية للجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. وفي إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، قام الصندوق بتنظيم اجتماع الدورة الاعتيادية الثالثة لهذا المجلس والتي عقدت في المملكة المغربية، على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وقدم الصندوق عدداً من التقارير وأوراق العمل في إطار متابعتها للقضايا التي يناقشها المجلس.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد. وشارك في الاجتماعات الوزارية الدورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في جمهورية مصر العربية.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، واصل الصندوق خلال عام 2012 تعاونه مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية العالمية، في إطار أنشطة مبادرات تطوير القطاع المالي المختلفة. وقد تم خلال عام 2012 إطلاق مبادرة جديدة للتعاون الفني مع البنك الدولي لتطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية لتضاف إلى المبادرات الأخرى القائمة. كذلك قام الصندوق في هذا السياق، بالتوقيع خلال عام 2012 على مذكرة تفاهم مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات وتحديدًا في مجال أسواق المال وتمويل التجارة.

كما شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في شهري أبريل وأكتوبر 2012، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفيل" للشراكة من أجل التنمية. بالإضافة لذلك، واصل الصندوق تعاونه مع بنك التسويات الدولية ولجنة بازل واللجنة الدولية لنظم الدفع، حيث شارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بها.

ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2012 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من التقارير والنشرات والبحوث والدراسات، ففي هذا الإطار أصدر الصندوق العدد الأول من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية للدول العربية"، والتي تهتم بعرض موقف الدول العربية في مؤشرات التنافسية المختلفة. كما أصدر الصندوق عدد من الدراسات وأوراق العمل التي اهتمت ببحث عدد من الموضوعات الاقتصادية المهمة لدوله الأعضاء ومن بينها موضوع الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل وسبل توسيع فرص النفاذ للتمويل وتمويل التجارة العربية وتنافسية الصادرات السلعية والإصلاح المالي.

النشاط الإقراضي

يأتي النشاط الإقراضي للصندوق في الصدارة ضمن مهامه التي يقوم بها لتحقيق أهداف إنشائه. ويستهدف بشكل عام مساعدة الدول العربية لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز من فرص النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، قدم الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة خلال عام 2012 سبعة قروض جديدة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 118 مليون دينار عربي حسابي، تعادل أكثر من نصف مليار دولار أمريكي.

أنواع القروض والتسهيلات

يقدم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الأجل، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾، تتمثلان في مجموعة القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، ومجموعة القروض التي توجه لدعم قطاعات اقتصادية أخرى.

وتتخصر أغراض المجموعة الأولى في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول عناصر هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما المجموعة الثانية من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، والتي تم استحداثها لاحقاً، فهي مخصصة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء حينها.

⁽¹⁾ يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

وتشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن في إطار المجموعة الأولى، المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وأجال استحقاقها، وذلك حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى، إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة

كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة تردي مستويات الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل.

فبالنسبة لتسهيل التصحيح الهيكلي، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وفي أعقاب التجارب الملحوظة من الدول الأعضاء مع هذا النوع من التسهيلات التي أصبحت المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، فقد تمت توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتماشياً مع تطور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، فقد قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليتمكن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كل من الشقين.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي، يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف قرض تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً من سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

وبالنسبة لتسهيل الإصلاح التجاري والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها

الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب ورداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

وفيما يتعلق بتسهيل النفط، فقد تم الموافقة على إنشائه في أبريل من عام 2007 والبدء بالعمل به في ديسمبر من عام 2008 كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدء العمل بها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. ويستهدف هذا التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى معالجة تفاقم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وعند تقديم القروض ضمن هذا التسهيل يتم التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى، وجود عجز بميزان المدفوعات ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويمكن للدولة العضو المؤهلة، في هذه الحالة، الاستفادة من موارد التسهيل بحد أقصى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، وذلك كقروض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة، ولا يشترط الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، بعد التثبيت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها لمواجهته.

والحالة الثانية رغبة الدولة العضو المؤهلة للاقتراض في إطار هذا التسهيل في الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل وقدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. في هذه الحالة يكون استفادة الدولة العضو المؤهلة مشروطاً باتفاق الدولة العضو أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الموجهة لتمويل الإصلاحات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعتها واحتياجاتها. ويكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذه الحالة تعتبر بمثابة توسيع لمراد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لديها لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

وفيما يتعلق بتسهيل السيولة قصير الأجل الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدم قروض التسهيل بإجراءات

سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب احتياجات الدولة العضو المقترضة واطواع الصندوق المالية، وتسد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم الحصص المكتتب بها، والذي يتحدد على أساسها حجم السحب على قروض الصندوق، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. ويوضح الملحق رقم (ب-1) موقف حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق وإمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وفق تلك الحصص.

أسعار الفائدة

يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يركز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الأجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعتة دورياً، الملحق (أ-5).

التزامات القروض

بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة خلال عام 2012 نحو 118 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 545 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال العام المذكور في سبعة قروض تم تقديمها لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية والمملكة

المغربية والجمهورية التونسية، حيث حصلت المملكة الاردنية الهاشمية على قرض تلقائي، وحصلت الجمهورية اليمنية على قرضين أحدهما عادي والآخر تعويضي، وحصلت المملكة المغربية على قرض تعويضي. أما الجمهورية التونسية فقد حصلت على ثلاثة قروض أحدها في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي، وقرضان تعويضي وتلقائي.

فيما يتعلق بالقرض التلقائي المقدم للمملكة الاردنية الهاشمية ، فقد بلغت قيمته 7.4 مليون د.ع.ح.، بما يعادل نحو 34 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لقرضي الجمهورية اليمنية، فقد بلغت القيمة الإجمالية لهما 45 مليون د.ع.ح.، بما يعادل نحو 208 مليون دولار أمريكي. واستهدف القرض العادي بقيمة 21 مليون د.ع.ح. ما يعادل نحو 98 مليون دولار أمريكي، مساعدة الجمهورية اليمنية على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية، المتمثلة في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الضغوط التضخمية، وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع الأوضاع المالية الداخلية والخارجية. في حين تم تقديم القرض التعويضي للجمهورية اليمنية بقيمة 24 مليون د.ع.ح. تعادل حوالي 110 مليون دولار أمريكي، لمواجهة العوامل الطارئة والخارجة عن إرادة السلطات المعنية بالدولة، والمتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية، وتراجع الإنتاج المحلي بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد خلال عام 2011، والتي انعكست بالسلب على الوضع الكلي لميزان المدفوعات.

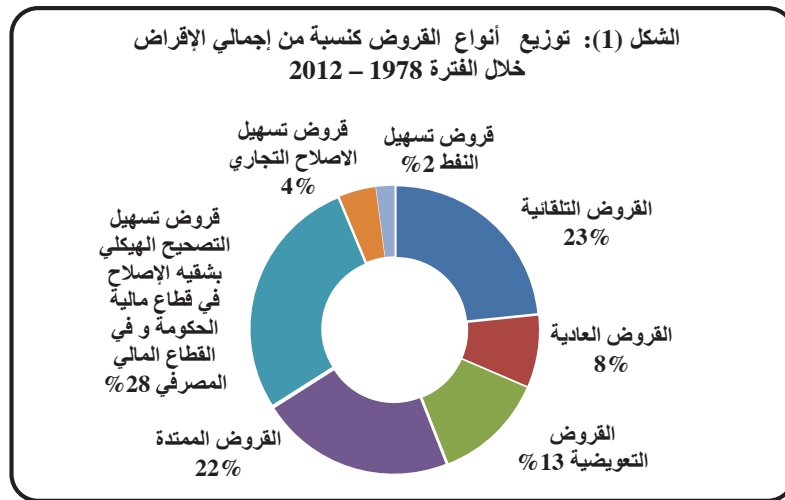
وبلغت القيمة الإجمالية للقروض الثلاثة المقدمة للجمهورية التونسية نحو 38 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 177 مليون دولار، حيث بلغت قيمة القرض التلقائي نحو 9.6 مليون د.ع.ح. وتم تقديمه لمواجهة العجز الكلي بميزان المدفوعات، والقرض التعويضي نحو 12.8 مليون د.ع.ح. لمواجهة تداعيات تراجع عائدات السياحة على ميزان المدفوعات، بينما بلغت قيمة القرض الممنوح في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي نحو 16 مليون د.ع.ح.، وتم تقديمه لدعم برنامج الإصلاح في القطاع المذكور، والذي تم الاتفاق بشأنه بين الصندوق والسلطات التونسية.

هذا، وبلغت قيمة القرض التعويضي المقدم للمملكة المغربية نحو 27.4 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 127 مليون دولار أمريكي، وذلك لمساعدة الحكومة المغربية على مواجهة تداعيات الزيادة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية، والناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، والتي جاءت بالتزامن مع تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الزراعي المحلي.

وبإضافة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2012 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء حتى نهاية عام التقرير (2012) إلى نحو 1.6 مليار دينار عربي حسابي تعادل نحو 7.2 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 160 قرصاً أربع عشرة دولة من

الدول الأعضاء، ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل هذه القروض، وذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2012.

وجاءت القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة)، في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 وحتى نهاية عام 2012، بحصة بلغت نحو 66 في المائة من إجمالي القروض التي قدمها الصندوق خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت نحو 28 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 4 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 2 في المائة. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (1) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978-2012.



وقد أدت التطورات في النشاط الإقراضي إلى ارتفاع رصيد التزامات القروض ليصل إلى 510 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012، تعادل حوالي 2,356 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 86 في المائة من رأس المال المدفوع، مقارنة برصيد بلغ 467 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011، مثلت حوالي 78 في المائة من رأس المال المدفوع.

السحب والساد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها خلال عام 2012، حوالي 99.5 مليون دينار عربي حسابي، مقابل 126.5 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2011. وفي المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 75 مليون دينار عربي حسابي خلال عام

2012، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 441 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 2,028 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نحو 74 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع⁽²⁾ في نهاية عام 2012، وذلك مقارنة بنحو 416 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 70 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد ارتفع من نحو 51 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 235 مليون دولار خلال عام 2011 إلى حوالي 69 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 317 مليون دولار خلال عام 2012. ويبين الملحق رقم (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية فرادى في عامي 2011 و2012، في حين يبين الملحق رقم (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2012.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2012، تم إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المقترضة بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، حيث تم إجراء مشاورات تتعلق بطلبات تقدمت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية اليمن والمملكة المغربية والجمهورية التونسية وجمهورية السودان. فبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية، فقد تقدمت بطلب للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تلقائي لتمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات خلال عام 2011. وفي ضوء البيانات المقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية، تبين أن العجز الكلي المسجل بميزان المدفوعات خلال العام المذكور قد جاء نتيجة التأثير السلبي لعوامل خارجية طارئة تمثلت في ارتفاع تكلفة الواردات من المواد النفطية نتيجة انقطاع الواردات من الغاز الطبيعي المصري لفترات طويلة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة استيراد عدد من السلع الغذائية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية. واستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في الصندوق، قدم الصندوق للمملكة الأردنية الهاشمية قرصاً تلقائياً بلغت قيمته نحو 7.4 مليون د.ع.ح. يمثل 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وتم توقيع اتفاقية القرض في 17 أبريل 2012.

وفيما يتعلق بالمشاورات لدراسة الطلب المقدم من الجمهورية اليمنية للحصول على قرضين تعويضي وعادي، فقد أوفد الصندوق بعثة إلى الجمهورية اليمنية خلال الفترة 12-17 مايو 2012 تلبية لطلب الحكومة اليمنية، حيث تبين للبعثة مدى الصعوبات التي واجهتها الجمهورية اليمنية جراء التطورات السياسية والأمنية خلال عام 2011، والتي أسفرت عن تراجع الأداء الاقتصادي وفقدان جزء كبير من الموارد المالية بسبب تراجع الإيرادات النفطية إثر الأعمال التخريبية التي أضرت بأهم خطوط أنابيب نقل

⁽²⁾ بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع أبريل 2005، تم رسلة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

النفط (خط مارب)، الأمر الذي انعكس على وضع ميزان المدفوعات والذي سجل عجزاً كلياً بلغ حوالي 1.4 مليار دولار خلال عام 2011. كما تبين للبعثة انعكاسات الأحداث المنوه عنها على سوق الصرف الأجنبي والذي تعرض لضغوط كبيرة أدت إلى تراجع قيمة الريال، مما دفع البنك المركزي للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور، وهو ما أدى إلى تراجع الاحتياطيات الخارجية بنحو 21.8 في المائة. وفي ضوء التوقعات بتفاقم عجز ميزان المدفوعات في عام 2012 بسبب عوامل طارئة تمثلت في ارتفاع فاتورة واردات السلع الزراعية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وتراجع الإنتاج المحلي بسبب الاضطرابات والتوترات السياسية التي شهدتها البلاد، وأخذاً في الاعتبار ما خلصت إليه الدراسة التي أعدها المختصون بالصندوق في هذا الشأن من حيث استيفاء الجمهورية اليمنية شروط الأهلية المتعلقة بالحصول على القرض التعويضي، قام الصندوق بتقديم هذا القرض للجمهورية اليمنية بمبلغ 24 مليون د.ع.ج، وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 19 يونيو 2012.

أما بالنسبة للمشاورات بشأن القرض العادي، فقد توصلت بعثة الصندوق الموفدة إلى الجمهورية اليمنية والمشار إليها إلى اتفاق مع السلطات اليمنية حول برنامج إصلاح اقتصادي يغطي الفترة يونيو 2012- ديسمبر 2013، ويستهدف مواجهة الصعوبات المالية والاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وذلك من خلال ضمان وصول الخدمات الأساسية للمواطنين وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، فإن البرنامج يسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الكلي، وتفعيل أدوات السياسة الضريبية والجمركية من أجل زيادة الإيرادات المالية وتقوية الرقابة على النفقات الحكومية وتوجيه جزء أكبر منها لقطاع الخدمات الاجتماعية. وفي ضوء ما تقدم، واستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض، وشروط الأهلية للاستفادة من موارد القرض العادي المعمول بها، فقد قدم الصندوق للجمهورية اليمنية قرضاً عادياً بقيمة 21 مليون د.ع.ج لدعم البرنامج المتفق عليه بين بعثة الصندوق والحكومة اليمنية. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 19 يونيو 2012.

واستجابة للطلب المقدم من المملكة المغربية للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي لمواجهة الموقف الطارئ في ميزان المدفوعات خلال عام 2011، والنتائج عن زيادة قيمة واردات المملكة من المنتجات الزراعية في ضوء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وكذا تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وفي ضوء ما وفرته المملكة المغربية من معلومات وبيانات، قام الصندوق بدراسة الطلب المنوه عنه. وقد تبين مدى تأثر وضع ميزان المدفوعات بالعوامل الطارئة التي واجهها الاقتصاد المغربي خلال العام المذكور ليسجل عجزاً كلياً بنحو 2.95 مليار دولار في عام 2011، بعد أن كان قد حقق فائضاً بلغ حوالي 1.21 مليار دولار في عام 2010. وهو ما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من السلع الزراعية في عام 2011 بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت قيمة واردات القمح بنسبة 62 في المائة خلال العام والتي تشكل نحو 30 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات من السلع الزراعية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات من بعض السلع الأساسية الأخرى بشكل ملموس خلال العام. هذا وقد ساهم تراجع فائض الحساب الرأسمالي والمالي في زيادة العجز الكلي بميزان

المدفوعات. وفي ضوء ما تقدم، وإستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في الصندوق، فقد تم تقديم قرض تعويضي للمملكة المغربية بنحو 27.4 مليون د.ع.ح. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 24 سبتمبر 2012.

وبالنسبة للجمهورية التونسية فقد تقدمت بطلب للحصول على ثلاثة قروض، تلقائي وتعويضي وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. واستجابة للطلب المنوه عنه أوفد الصندوق بعثة خلال الفترة 1-7 أبريل 2012 للتشاور مع السلطات التونسية حول طلبها الاستفادة من موارد الصندوق.

فيما يتعلق بالمشاورات بخصوص طلب القرض التلقائي، فقد تمت موافاة الصندوق بالمعلومات اللازمة حول ميزان المدفوعات، والتي بينت وجود عجز كلي بلغ حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2011، نتيجة تراجع التدفقات المالية الخارجية نظراً للظروف الاستثنائية التي واجهتها البلاد، بالإضافة إلى تراجع الصادرات التونسية نتيجة لأزمة الديون السيادية بدول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز للجمهورية التونسية. كما تعرض الاقتصاد التونسي لصدمات خارجية أثرت على الوضع المالي الداخلي والخارجي نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء في ضوء أنها تعتبر مستورداً صافياً لهاتين السلعتين. وقد انعكست هذه التطورات على أداء الاقتصاد التونسي والذي انكمش بنسبة 1.8 بالمائة في عام 2011، الأمر الذي أظهر وجود حاجة ملحة لدعم جهود السلطات التونسية وتعزيز قدرتها لتغطية عجز ميزان المدفوعات. وفي ضوء ذلك، وإستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في الصندوق، فقد تم تقديم قرض تلقائي للجمهورية التونسية بنحو 9.6 مليون د.ع.ح.، يمثل 75 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وتم توقيع اتفاقية القرض في 25 سبتمبر 2012.

وبالنسبة لطلب القرض التعويضي، فقد جاء لمواجهة الموقف الطارئ في ميزان المدفوعات عام 2011 بسبب التراجع الكبير في عائدات السياحة في ظل التوترات السياسية التي شهدتها البلاد، مما ترتب عنه تسجيل ميزان المدفوعات لعجز ملحوظ، الأمر الذي أدى إلى فقدان نحو 25 في المائة من الاحتياطيات الخارجية الرسمية لتصل إلى مستوى يكفي لتغطية خمسة أشهر فقط من الواردات. وقد مثل عجز ميزان المدفوعات ظروفاً طارئة وخارجة عن إرادة السلطات التونسية، مما أهلها للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض طارئ. ونتيجة لذلك فقد قدم الصندوق للجمهورية التونسية قرضاً تعويضياً بلغت قيمته نحو 12.8 مليون د.ع.ح.، تعادل 100 في المائة من حصتها المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، وتم توقيع اتفاقية القرض في 25 سبتمبر 2012.

أما فيما يتعلق بالمشاورات بشأن قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، فقد توصلت بعثة المشاورات الموفدة إلى الجمهورية التونسية إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح في القطاع

المذكور يغطي الفترة مايو 2012 - مايو 2013 ويدعم بالقرض المطلوب في إطار التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق سوق الصرف وتعزيز قدرته على توفير السيولة اللازمة للمتعاملين فيه من خلال تنفيذ سياسة تدخل نشطة من قبل البنك المركزي، هذا بالإضافة إلى مزيد من التحرير لأدوات التغطية ضد مخاطر أسعار الصرف والفائدة. ويتضمن البرنامج أربعة محاور تتمثل فيما يلي:

1. تطوير سياسة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف.
2. تنشيط سوق الصرف فيما بين البنوك.
3. تدعيم سوق أدوات التغطية من مخاطر أسعار الصرف والفائدة.
4. تعزيز شفافية سياسة سعر الصرف والارتقاء بعمليات التنبؤ بالطلب على النقد الأجنبي.

وفي ضوء اتفاق الصندوق مع السلطات التونسية على تنفيذ برنامج الإصلاح المذكور والاجراءات المرتبطة به، فقد وافق الصندوق على تقديم قرض لتونس في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي يقدر بنحو 16 مليون د.ع.ح.، يمثل 125 في المائة من حصتها المدفوعة بالعملة القابلة للتحويل، وتم توقيع اتفاقية القرض في 25 سبتمبر 2012.

أما بالنسبة لبعثة المشاورات التي زارت جمهورية السودان خلال الفترة 24 نوفمبر - 3 ديسمبر 2012، فقد جاءت تلبيةً للطلب الذي تقدمت به الحكومة السودانية للحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بمبلغ 9.8 مليون د.ع.ح.، وذلك لدعم برنامج الإصلاح في القطاع المذكور، حيث تم الاتفاق مع السلطات السودانية على عناصر برنامج إصلاح يركز على أربعة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

1. تحسين الإطار العام لعملية تخطيط وإعداد الموازنة.
2. تفعيل وتوسيع نطاق حساب الخزينة الموحد وضبط الإنفاق الحكومي.
3. ترقية الأطر المحاسبية وطرق إعداد التقارير المالية.
4. تطوير النظام المعلوماتي لتخطيط الموارد الحكومية.

وفي ضوء اتفاق الصندوق مع السلطات السودانية على تنفيذ عناصر برنامج الإصلاح المنوه عنه والإجراءات المرتبطة به، وفي سياق نهج الصندوق في المبادرة بدعم وتعزيز التوجهات الإصلاحية بدوله الأعضاء، فقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالصندوق، في اجتماعه المنعقد يوم 20 ديسمبر 2012، على تقديم قرض لجمهورية السودان في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بمبلغ 9.8 مليون د.ع.ح. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 9 يناير 2013.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بدمتها. وتطبق معايير التأخير على حالي جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية العربية السورية. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2012 حوالي 59 مليون دينار عربي حسابي، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون دينار عربي حسابي وفوائد متراكمة بنحو 44.1 مليون دينار عربي حسابي. أما بالنسبة للمتأخرات على الجمهورية السورية، فهي عبارة عن ثلاثة أقساط غير مسددة عن الدفعة الأولى من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني بلغ إجماليها في نهاية ديسمبر 2012 نحو 2.95 مليون دينار متضمنة الأصل والفوائد المستحقة المتراكمة.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ هذه السياسة وإدارة الاستثمارات المختلفة، حيث يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية حكومية. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية وهي حماية قيمة الأموال المستثمرة والسيولة وحرية التحويل ثم تحقيق أقصى عائد متاح مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

ويستهدف هذا النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين توظيفها بأنشطة تتفق والأهداف التي أنشأ من أجلها الصندوق، وذلك بغرض تنميتها وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقاته الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء في الصندوق وكذلك المؤسسات المالية العربية والتي تتضمن عمليات قبول الودائع واستثمارها بالإضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالسندات والأوراق المالية.

وفي ظل أسعار الفوائد المتدنية السائدة على العملات الرئيسية وسياسات نقدية توسعية خلال عام 2012، واصل الصندوق إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية آمنة ذات تصنيف ائتماني عالٍ، بالإضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة. ويقوم الصندوق بإدارة مخاطر الاستثمار بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر تركيز الاستثمار، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر العملات ومخاطر الائتمان.

وتتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 8.36 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل حوالي 13 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2012.

أما استثمارات المحفظة فتتكون أساساً من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية واستثمارات محدودة في صناديق الاستراتيجيات البديلة. وقد بلغت مكونات المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2012 نسبة 50 في المائة للودائع المصرفية، ونسبة 49 في المائة للسندات والأوراق المالية، ونسبة 0.7 في المائة لصناديق الاستراتيجيات البديلة.

وتنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع والتي تضمّ نحو 120 مصرفاً، حيث يتمّ إعداد هذه القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها لاختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتخضع للمراقبة المستمرة في متابعة أوضاعها وتقييماتها الائتمانية. أما فيما يخص الاستثمار في السندات والأوراق المالية فيحافظ الصندوق على مستويات عالية من جودة الأصول وتنوع المُصدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث يتمّ استثمار نسبة عالية من المحفظة تتراوح ما بين 65 في المائة إلى 70 في المائة على الأقلّ في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية وبمتوسط تقييم ائتماني بدرجة AA لهذه المحافظ، وحوالي 96 في المائة بدرجة تقييم ائتماني بمستوى A وأعلى.

ومن جانب آخر بهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، فقد أخذ الصندوق بتخفيض مستوى استثماراته في أوروبا وزيادتها في دول الشرق الأقصى وفي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، حيث ارتفع حجم الاستثمار خلال فترة الخمس سنوات الماضية من 6 في المائة إلى 23 في المائة من قيمة المحفظة في منطقة الشرق الأقصى ومن 2 في المائة إلى 8 في المائة للمؤسسات الدولية والإقليمية.

وقد بلغ الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية ما يعادل 3,183 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والذي يمثل حوالي 38 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2012، ويتضمن ذلك ما يعادل 2,183 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مستثمرة بالودائع مع المصارف والمؤسسات المالية العربية، وحوالي مليار وحدة حقوق سحب خاصة (تُعادل حوالي 1.5 مليار دولار) مستثمرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية. أما من حيث الاستثمار بالعملة العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملة الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملة العربية ما يعادل 1.68 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنهاية عام 2012.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية التي بلغت قيمتها مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنهاية العام مسجلة أعلى مستوى لها، فهي تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعه 864 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 86 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد

المتبقي والبالغ 136 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 14 في المائة فتُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يعادل 87 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية والبالغة 13 في المائة فهي تمثل الاستثمار في الإصدارات الحكومية العربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB وB، والتي بلغ رصيدها ما يعادل 113.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2012.

والجدير بالذكر إنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين في اجتماعه الأخير لعام 2012 فقد اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق قراره رقم (22) في شهر ديسمبر 2012 والذي تمّ بموجبه زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، وكذلك تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بقيمة 200 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 300 مليون دولار أمريكي)، كما وضع القرار أيضاً حدوداً قصوى على حجم الاستثمار في سندات الدولة الواحدة من مجموعة الدول الأعضاء المصنفة ضمن فئات هذه المجموعة بما يعادل نسبة 25 في المائة من إجمالي الحد الأقصى للموارد المخصصة. وقد ساهم هذا القرار في زيادة عدد الدول المتاحة للاستثمار في سنداتها الحكومية والتي تضم الآن كلٌّ من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان والبحرين.

ويأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، حيث يأتي ذلك ضمن أهداف الصندوق في تطوير وتنمية هذه الأسواق.

وفي مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية الذي جاء في إطار الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين للصندوق ومنها القرار رقم (1) لسنة 1984 والقرار رقم (5) لسنة 1989 والتي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. وقد أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة ومنها القرار رقم (7) لعام 2010 الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة لدعم هذا النشاط وتعزيز ثقة المودعين فيه، كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية ووضع أسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

وتجدر الإشارة الى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، وفي مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة بحكم ملاءة الصندوق المالية بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتسم بتقليل المخاطر.

وقد ساهمت هذه الميزات مجتمعة في جذب الودائع من الدول والمنظمات العربية، حيث حقق هذا النشاط نمواً سنوياً مستمراً وارتفع حجم الودائع المقبولة من 2,732 مليون دولار الى 10,202 مليون دولار خلال فترة الخمس سنوات الماضية مسجلاً أعلى مستوى له بقيمة 11,690 مليون دولار خلال العام 2011، حيث تم تلقي هذه الودائع بعملات الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني. كما بلغ عدد الجهات المودعة في نهاية عام 2012، 16 دولة وبلغت ذروتها عند 19 دولة خلال العام 2010.

والجدير بالذكر ان سياسة الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة وسجلت أداءً إيجابياً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار أسعار الفائدة على العملات الرئيسية عند مستويات متدنية، حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات الالايبور لفترة ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية للقطاع 1-3 سنوات ومعدلات التضخم المرجحة بأوزان مكونات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة خلال العام 2012.

بالإضافة الى ذلك، واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء وذلك وفقاً للقواعد والسياسات الاستثمارية المعتمدة لإدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 168 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012 بالمقارنة مع 281 مليون دولار في نهاية العام السابق.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يهدف نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية إلى تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الاقتصادية في دوله الأعضاء. ويقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق الأوراق المالية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لدوله الأعضاء من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم.

وفي هذا الإطار، أوفد الصندوق خلال عام 2012 بعثتين لتقديم الدعم الفني لكل من الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان بشأن المعوقات الاقتصادية التي تواجهها هاتين الدولتين. فبالنسبة للبعثة الموفدة للجمهورية اليمنية خلال الفترة 25 - 29 مارس 2012، فقد قدمت تقييماً شاملاً للتداعيات الاقتصادية التي طالت النشاط الاقتصادي والمالي في جمهورية اليمن جراء تداعيات الأحداث السياسية التي شهدتها خلال عام 2011. وقدمت البعثة مجموعة من التوصيات للسلطات اليمنية لتمكين الاقتصاد اليمني من استعادة عافيته، حيث شملت هذه التوصيات مجالات المالية العامة، والسياسات الممكن اتباعها في مجالات الإنفاق العام، والسياسات الضريبية والجمركية التي تسهم في مواجهة تداعيات توقف النشاط الاقتصادي خلال الفترة محل التقييم. هذا في حين أعدت البعثة الموفدة لجمهورية السودان خلال الفترة 29 مايو - 4 يونيو 2012 تقييماً شاملاً للأوضاع الاقتصادية بعد انفصال الجنوب والسياسات القائمة، إضافة إلى تقديم توصيات بشأن الإجراءات والسياسات الممكن اتباعها في هذا الشأن لتمكين جمهورية السودان من الخروج من الأزمة الراهنة التي طالت أثارها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقام الصندوق كذلك بإيفاد بعثة إلى دولة قطر خلال الفترة 24-27 سبتمبر 2012 لتوفير المعونة الفنية فيما يتعلق بإحصاءات مالية الحكومة من حيث تقييم الموقف الحالي لإحصاءات المالية العامة واقتراح خطة عمل بشأن تطبيق كل من نظام إحصاءات مالية الحكومة 2001 GFS والمعيار العام لنشر البيانات GDDS.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمن الدعم الفني الذي قدمه الصندوق للدول الأعضاء خلال عام 2012 المشاركة في مجموعة من المبادرات الإقليمية لتطوير القطاع المالي والمصرفي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ففي هذا الإطار، واصل الصندوق نشاط الدعم الفني فيما يتعلق بمبادرة "تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRI)" التي يتعاون فيها الصندوق مع مؤسسة التمويل الدولية. فقد تم خلال عام 2012 إيفاد بعثتين إلى كل من دولة قطر والمملكة المغربية، حيث قامت بتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة من أجل تطوير عمل أنظمة الاستعلام الائتماني في تلك الدولتين. وقد اشتملت

التوصيات المقدمة على الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الاستفادة من مشاركة المؤسسات التجارية إلى جانب المؤسسات المالية في الأنظمة الحالية لتبادل المعلومات الائتمانية وذلك لتمكين هذه الأنظمة من توفير تقارير ائتمانية كاملة حول الملاءة المالية للعملاء. كما أكدت التوصيات على ضرورة إعداد الإطار التشريعي المناسب لضمان حماية حقوق المستهلكين بخصوص تبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بهم. ومن جهة أخرى، تم خلال عام 2012 مواصلة تقديم الدعم الفني للسلطات الأردنية من أجل استكمال خطوات مشروع إنشاء أول مكتب خاص للاستعلام الائتماني، وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه في إطار البعثة الفنية التي كانت قد زارت المملكة الأردنية الهاشمية في سنة 2011.

كما استمر الصندوق خلال عام 2012 في تعاونه مع مؤسسة التمويل الدولية في إطار مبادرة "تطوير نظم الإقراض المضمون (ASTI)"، حيث زارت خلال العام بعثات مشتركة من الصندوق والمؤسسة كل من المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة بغرض تقديم المشورة الفنية في هذا الإطار. وقد قامت هذه البعثات بتقديم التوصيات المناسبة إلى السلطات المختصة في كلا البلدين حول المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتطوير نظم وعمليات الإقراض المضمون فيهما. وقد اشتملت خطة العمل المقدمة على مراجعة الإطار القانوني والتشريعي الحالي لإبراز مسألة الضمانات المنقولة (Movable Assets) وحقوق وواجبات كل المتعاملين بها، وخاصة المؤسسات المالية التي لا زالت لا تقبلها كضمانات من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم التمويل. كما تتضمن خطة العمل الإجراءات الواجب القيام بها من أجل إنشاء مركزية لتسجيل الضمانات لمواكبة عملية التعامل بالضمانات المنقولة وتسهيلها.

كما واصل الصندوق جهوده لتطوير أسواق السندات في إطار مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية، والتي أطلقها الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض تقديم الدعم الفني للدول الاعضاء لتطوير التشريعات والسياسات والأنظمة المتعلقة بأسواق السندات في الدول العربية. فقد زارت بعثة مشتركة من الصندوقين دولة الكويت خلال فبراير 2012، وقدمت تقريراً شاملاً متضمناً التوصيات المناسبة إلى السلطات الكويتية المختصة حول المتطلبات اللازمة لتطوير هذه الأسواق. كما تم في هذا الإطار، تقديم المساعدة الفنية لكل من الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية. فقد ترأس الصندوق البعثة المشتركة التي ضمت كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي والتي زارت الجمهورية التونسية خلال يوليو 2012، كذلك ترأس البعثة المشتركة إلى المملكة الأردنية الهاشمية خلال سبتمبر 2012، والتي ضمت كل من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي. وقد وضعت هاتين البعثتين خطط العمل والتوصيات المناسبة لتطوير أسواق المال و بوجه خاص أسواق السندات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين البعثتين قد جاءتا في إطار مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية من جهة ومبادرة تطوير أسواق المال المحلية المنبثقة عن شراكة "دوفيل" لدعم التنمية في الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بمبادرة "تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية (AHFT)"، والتي أطلقها الصندوق مؤخراً بالتعاون مع البنك الدولي خلال عام 2012. فقد قام الصندوق بإيفاد بعثة مشتركة مع البنك الدولي إلى المملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر ديسمبر 2012. وقد شمل الدعم الفني المقدم للمملكة الأردنية الهاشمية في هذا السياق، تقديم التوصيات المناسبة حول هيكلية الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، بالإضافة إلى دراسة وتقييم الإطار التنظيمي والتشريعي الخاص بالتمويل العقاري في المملكة.

وفي إطار حرصه على نشر الوعي حول القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية، فقد نظم الصندوق خلال عام 2012 عدداً من ورشات العمل والمؤتمرات المخصصة لكبار المسؤولين بغية دعم جهود صانعي السياسات الاقتصادية وتعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم.

ففي هذا الإطار، نظم الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي الألماني (البوندزبنك) في شهر فبراير 2012، ورشة عمل حول "السياسة النقدية والاستقرار المالي"، شارك فيها المدراء والفنيين المعنيين بالسياسة النقدية لدى المصارف المركزية العربية، وناقشت دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي على ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

كما نظم الصندوق خلال شهر أبريل 2012، مؤتمر إقليمي لكبار المسؤولين حول "تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية"، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي. وقد ناقش المؤتمر الذي شارك فيه كبار المسؤولين من وزارات المالية ووزارات الإسكان والمصارف المركزية وهيئات التمويل العقاري وهيئات أسواق المال ومصارف الإسكان في الدول العربية، تجارب الدول العربية في تطوير قطاع التمويل العقاري والتحديات المرتبطة بذلك واحتياجات الدعم الفني المطلوبة.

كذلك نظم الصندوق خلال شهر مايو 2012 مؤتمراً إقليمياً حول "تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية" بالمشاركة مع صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، وجمعية الخليج للسندات والصكوك. وشارك فيه كبار المسؤولين المعنيين من وزارات المالية والمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية والبورصات العربية. وقد ناقش المؤتمر جهود وتحديات تطوير أسواق السندات في الدول العربية.

ومن جهة أخرى، نظم الصندوق خلال شهر يونيو 2012 ورشة عمل حول "تعزيز التنافس في القطاع المالي والمصرفي" بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي. وشارك فيها كبار المسؤولين من وزارات المالية والمصارف المركزية في الدول العربية وخبراء مؤسسة التمويل الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة ضمان الودائع الأمريكية. وناقشت الورشة، سبل تشجيع التنافس بين المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية، بما يساهم في تعزيز سلامة وكفاءة هذه المؤسسات.

كما نظم الصندوق خلال شهر نوفمبر 2012، الاجتماع السنوي الثامن عالي المستوى حول التطورات التشريعية والرقابية ودورها في تعزيز متانة القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد التمويل الدولي (IIF). وشارك في هذا الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بإدارات الرقابة بالبنوك المركزية العربية، ومسؤولين من بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية وكبار المسؤولين من الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) وبنك فرنسا وهيئة الرقابة المالية السويسرية. وقد ناقش هذا الاجتماع عالي المستوى، أهمية التعديلات التشريعية الرقابية الجديدة ودورها في تعزيز متانة وسلامة القطاع المالي والمصرفي، ومتطلبات تحقيق هذه السلامة.

وأخيراً تعاون الصندوق في الندوة رفيعة المستوى حول "الاستقرار المالي والنمو"، التي نظمها بنك الجزائر خلال شهر ديسمبر 2012. وقد قدم الصندوق خلال هذه الندوة ورقة حول "متطلبات تطوير القطاع المالي بدول المغرب العربي لدعم الاستقرار والنمو الشامل". وقد تناولت الندوة العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي والنمو.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2012 في جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات الهامة عن هذه الأسواق. وفي هذا الصدد، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية الستة عشر بموقعه على شبكة الانترنت، والتي تتضمن المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى واحد وسبعون عدداً منذ البدء في إصدارها. وتتناول هذه النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها. وفي هذا السياق، استمرت عملية تطوير هذه النشرات لتصبح شاملة للعديد من البيانات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على أداء هذه الأسواق مثل معلومات عن أسواق الإصدارات الأولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي وأسواق السندات والصكوك. وقد أظهرت النشرات الأربع التي أصدرها الصندوق خلال عام 2012، التعافي النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية بعد تأثرها بحالة عدم الاستقرار التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2011، و بالتراجع الذي عرفته الأسواق المالية العالمية على إثر أزمة المديونية السيادية في منطقة اليورو. فقد أظهرت هذه النشرات أن البورصات العربية استطاعت تعويض حوالي نصف خسائرها عن العام الماضي 2011 والمقدرة بنحو 115 مليار دولار. فقد ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة فيها بقيمة 59.5 مليار دولار في نهاية العام 2012.

من جانب آخر، أصدر الصندوق تقريراً سنوياً موجزاً عن أداء أسواق المال العربية، يلقي الضوء على أهم الأحداث والمستجدات في الأسواق المالية العربية خلال العام. وقدم التقرير في هذا الإطار، تحليلاً لأداء البورصات العربية وأسواق الإصدارات الأولية وأسواق السندات والصكوك وتدفقات الاستثمار الأجنبي ونشاط صناديق الاستثمار وتطور عمليات الاستحواذ والاندماج، إلى جانب استعراض لأهم التطورات التشريعية والرقابية.

وفي إطار الحرص على زيادة الوعي بمتطلبات تطوير أسواق السندات العربية، فقد نظم الصندوق مؤتمر إقليمي لكبار المسؤولين حول تطوير أسواق أدوات الدين المحلية في المنطقة العربية في أبوظبي خلال شهر مايو 2012، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبمشاركة كبيرة من قبل المصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية والبورصات العربية وبنوك الاستثمار في المنطقة. وذلك بالإضافة إلى الجهود السابق الإشارة إليها لتطوير أسواق السندات العربية من خلال مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية.

من جانب آخر، واصل الصندوق تعاونه مع هيئات الأوراق المالية العربية، فقد شارك في هذا الإطار في اجتماعات المؤتمر السنوي الرابع لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية والذي عقد في أبوظبي خلال شهر أبريل 2012 تحت عنوان "أولويات الأسواق المالية العربية في ضوء التطورات الاقتصادية الراهنة".

وأخيراً شارك الصندوق في اجتماع فريق العمل لأسواق المال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) و الذي عقد على هامش المؤتمر الإقليمي المذكور سابقاً. ويذكر أن فريق العمل يركز جهوده على المساعدة في تطوير التشريعات الرقابية في الدول العربية.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال عام 2012 الاضطلاع بخدمات تدريب العاملين في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والبنوك المركزية والمراكز الإحصائية في دوله الأعضاء. وتتكامل الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي ينظمها المعهد في تحقيق أحد أهم أهداف الصندوق وهي الإسهام في تطوير مهارات العاملين لدى الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء لتمكينهم من متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل عام، والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص.

شمل نشاط المعهد خلال عام 2012، تنظيم دورات وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية. وبلغ عدد الأنشطة التدريبية 13 نشاط خلال عام 2012 استفاد منها 369 متدرباً. ووصل عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب بالصندوق إلى 248 نشاط استفاد منها 7514 متدرباً.

وقد بدأ معهد السياسات الاقتصادية نشاطه في عام 2012 بعقد دورة مشتركة مع البنك الدولي حول "سياسات النمو الشامل في منطقة الشرق الاوسط"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 22-26 يناير 2012. هدفت هذه الدورة إلى تقديم نظرة عامة للسياسات والنظريات والاستراتيجيات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مكافحة الفقر، ومعالجة البطالة. كذلك تم تقديم نظرة عامة للاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة والعالم، كما تم استعراض أهم التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة خاصة تلك المتعلقة بالقدرة على استدامة النمو الاقتصادي السريع والتنمية طويلة الاجل.

كما عقد المعهد دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "الرقابة باستخدام مؤشرات السلامة المالية الكلية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 21 - 23 فبراير 2012. تركز الرقابة باستخدام مؤشرات السلامة المالية على مراقبة مخاطر النظام المالي ككل لان المخاطر النظامية تعتمد على سلوك المؤسسات المالية مجتمعة وعلى ترابطها مع بعضها البعض وكذلك على التفاعل ما بين الأسواق المالية والاقتصاد الكلي. وعليه فإن سياسة الرقابة باستخدام المؤشرات الكلية تهدف إلى منع أو على الأقل احتواء الاختلالات المالية لضمان أن النظام المالي قادر على الصمود أمام الصدمات.

كما عقد المعهد دورة تدريبية حول "إحصاءات مالية الحكومة" نظمها صندوق النقد العربي بالتنسيق مع وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة دبي، خلال الفترة 11 - 22 مارس 2012. استندت الدورة بشكل عام إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يقدم منهجية جديدة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة تتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

وعقد المعهد دورة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية حول "التأمين الإسلامي والتكافل"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 6 - 10 مايو 2012. هدفت هذه الدورة إلى إلقاء الضوء على مبادئ التأمين الإسلامي (التكافل) وكذلك على الأهمية التي أصبح يحظى بها هذا القطاع في ضوء التطور السريع التي يشهده التمويل الإسلامي. وفي هذا الإطار تم مناقشة الأدوات والأطر القانونية والمحاسبية المنظمة لعمل التأمين الإسلامي (التكافل).

كما عقد المعهد أيضاً دورة بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول "تحليل مخاطر السوق"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 13 - 17 مايو 2012. هدفت هذه الدورة إلى إلقاء الضوء على موضوع إدارة مخاطر السوق لدى المصارف. وشملت الدورة على مزيج من المحاضرات والحالات العملية بغية تمكين المشاركين من فهم الأساليب والادوات التي يتم استخدامها لقياس وإدارة وضبط مخاطر السوق. وعقد المعهد دورة حول "اتفاقية المشتريات الحكومية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 5 - 7 يونيو 2012. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على الاسس والمفاهيم والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية المشتريات الحكومية وكذلك على نتائج إعادة التفاوض الاخيرة بشأن الاتفاقية وعلى أسلوب وفوائد الانضمام إلى الاتفاقية بما في ذلك المرونة المتاحة للبلدان النامية.

وأيضاً عقد المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "السياسات الاقتصادية لاستقرار المالي"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 10 - 21 يونيو 2012. هدفت هذه الدورة اطلاع المشاركين على السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات السلامة المالية لحماية الاستقرار المالي. كما تم استعراض عوامل التوترات في الاسواق المالية والاجهزة المصرفية وأثرها على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الواجب اتخاذها لمواجهةها. كما تم تناول أساليب نظم الانذار المبكر لتقييم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر المالية.

وقد عقد المعهد دورة بالتعاون مع بنك انجلترا المركزي حول "الاستقرار المالي وعمليات السوق"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 9 - 13 سبتمبر 2012. هدفت هذه الدورة إلى إعطاء الفرص للمشاركين لتعميق معرفتهم بالجوانب النظرية والعملية بخصوص هذه السياسات والأدوات التي تهدف إلى تعزيز وتقوية الاستقرار المالي.

كذلك عقد المعهد دورة حول "فض المنازعات" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 17 - 20 سبتمبر 2012. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين بعمل منظمة التجارة العالمية من خلال فهم أفضل للوسائل والاجراءات المتبعة من قبل المنظمة لتسوية فض المنازعات.

كما عقد المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "ميزان المدفوعات"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 23 سبتمبر - 4 أكتوبر 2012. هدفت هذه

الدورة إلى اطلاع المشاركين على منهجية جمع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استناداً إلى الطبعة الجديدة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. واشتملت الدورة على سلسلة من المحاضرات والمناقشات وتمارين عملية ودراسات حالة.

كذلك عقد المعهد دورة متقدمة حول "تجارة الخدمات" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 12 - 15 نوفمبر 2012. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على البنود الرئيسية للاتفاقية العامة المتعلقة بتجارة الخدمات (GATS) والآليات اللازمة لجدولة الالتزامات. كذلك تم إلقاء الضوء على كيفية تطبيق اتفاقية الجات على قطاعات معينة مثل الخدمات المالية والاتصالات والطاقة والسياحة، وعلى الجوانب والآثار المترتبة على اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تغطي الخدمات.

كما عقد المعهد دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "بازل III"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 4 - 6 ديسمبر 2012. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على آخر المستجدات بخصوص الإصلاحات التي تمت على معايير رأس المال والسيولة، والمتمثلة بأن يكون رأس المال أكثر تحديداً وشفافية وأن يكون قادراً على استيعاب أي خسائر فور حدوثها، وكذلك ضرورة احتفاظ البنوك برؤوس أموال لمقابلة التقلبات الاقتصادية. أما فيما يخص موضوع السيولة فإن التشريعات الجديدة تتطلب أن يكون لدى المصارف سيولة كافية لمدة شهر وتحت ظروف ضاغطة.

وأخيراً، عقد المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 9 - 20 ديسمبر 2012. هدفت هذه الدورة تعريف المشاركين بالاستراتيجيات المختلفة لكل من السياسة النقدية وترتيبات سعر الصرف التي تختارها البلدان وأهمية الاتساق بين السياستين. كذلك تناولت الدورة العوامل المتعلقة باختيار نظام سعر الصرف واستراتيجية السياسة النقدية والنتائج التي تترتب على الخيارات المختلفة.

أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كذلك يتولى الصندوق الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية أيضاً للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وضمن هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2012 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات و الاوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية والتحضير لاجتماعات هذا المجلس واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه.

فقد قام الصندوق بالإعداد لاجتماع الدورة السادسة والثلاثين للمجلس والذي عقد في دولة الكويت في الأول من أكتوبر 2012. وقد تضمن جدول الأعمال مناقشة عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، وتقارير وتوصيات الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الرقابة العربية المصرفية متضمناً لورقة العمل التي أعدتها اللجنة حول "اختبارات الجهد في المؤسسات المصرفية". كذلك تضمن الجدول مناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية متضمناً لورقة العمل حول "نظم الدفع عبر الهواتف المحمولة- الأبعاد والقواعد المطلوبة"، إلى جانب تقرير متابعة اللجنة بشأن مشروع "إنشاء ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية".

كذلك استعرض المجلس خلال هذا الاجتماع الورقة المقدمة من معالي والي بنك المغرب حول تجربة المملكة المغربية في تعزيز الشمول المالي. كما ناقش المجلس في هذا السياق، ورقة عمل تفصيلية أعدها الصندوق حول "توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية، ودور المصارف المركزية" في هذا الشأن. كما ناقش المجلس أيضاً، مسودة الخطاب العربي الموحد الذي تم تقديمه خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في طوكيو خلال شهر أكتوبر 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد اعتمد خلال هذا الاجتماع الشروط المرجعية لإعداد الدراسة الشاملة حول جدوى "مشروع إنشاء ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية" والتعاقد مع شركة استشارية متخصصة في هذا الشأن. كذلك أقر المجلس في هذا الاجتماع، إنشاء فريق عمل إقليمي منبثق عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية لدفع جهود الاهتمام بقضايا تعزيز الشمول المالي والوصول إلى التمويل في الدول العربية.

ومن جانب آخر وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للجنة والذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر نوفمبر 2012. وقد

ناقش هذا الاجتماع ثلاثة أوراق عمل، الأولى حول حوكمة المؤسسات المصرفية، والثانية حول حماية المستهلك في الخدمات المصرفية، والثالثة حول ضوابط حدود توظيفات البنوك لدى الدول والمؤسسات المالية في الخارج، الى جانب تقرير أعدته الامانة حول دور الرقابة المصرفية في تعزيز الشمول المالي. هذا، وقد استضافت اللجنة في هذا الاجتماع نائب السكرتير العام للجنة بازل للرقابة المصرفية الذي أطلع اللجنة على آخر التطورات على صعيد عمل لجنة بازل. كذلك استعرضت اللجنة في هذا الاجتماع، التطورات الحديثة في مجال التشريعات والرقابة المصرفية في الدول العربية.

في السياق نفسه وفي إطار مسؤولياته كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الثامن للجنة الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يونيو 2012. وقد ناقشت اللجنة في هذا الاجتماع، تقرير فريق العمل المنبثق عنها حول تنفيذ توصية المجلس بشأن "مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية". كما ناقشت اللجنة كذلك ورقة عمل حول "نظم الدفع عبر الهواتف المحمولة - الأبعاد والقواعد المطلوبة". كما استضافت اللجنة في هذا الاجتماع خبراء من مجموعة (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor التابعة للبنك الدولي الذين أطلعوا اللجنة على التجارب الدولية في استخدام الهواتف المحمولة لتعزيز فرص الوصول للخدمات المالية للفئات الأقل دخلاً.

وأخيراً صدر عن أمانة المجلس خلال عام 2012، مجموعة من الكتيبات و المطبوعات اشتملت على الاوراق و الدراسات التي تناولها المجلس خلال العام السابق. وقد تضمنت هذه المطبوعات، ورقة حول "السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الازمة العالمية " وورقة حول "تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للمرحلة بعد الثورة" ، الى جانب ورقة حول "الاطار القانوني لنظم الدفع والتسوية" وورقة حول "الادارة السليمة للتعامل مع مخاطر السيولة".

وفي إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، فقد نظم الصندوق في شهر أبريل 2012 اجتماع الدورة الاعتيادية الثالثة للمجلس، التي عقدت في المملكة المغربية على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وقد ناقش المجلس في هذا الاجتماع، التطورات الاقتصادية الدولية، حيث استعرض تقريراً لمدير دائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا لدى صندوق النقد الدولي. كذلك استمع المجلس لعرض من ممثل الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين، حول برنامج عمل المجموعة لهذا العام.

كذلك ناقش المجلس مجموعة من أوراق العمل بناءً على مقترحات مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، أعد الصندوق ثلاث منها حول "دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي في الدول العربية"، و حول "تمويل التجارة العربية وضمن الصادرات"، بالإضافة إلى تقرير حول "مشروع إنشاء نظام إقليمي

لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية"، إلى جانب ورقتين آخريتين أعدتهما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات و الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي حول "تحسين بيئة الأعمال" وحول "استقرار أسعار المواد الغذائية" على التوالي .

كما قام المجلس كذلك بمناقشة بعض القضايا والمتطلبات التي يمكن تضمينها في خطابات المجلس إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، بشأن احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسستين. هذا وقام الصندوق بإعداد هذه الخطابات بالاستناد الى القضايا التي جرت مناقشتها من قبل المجلس، والتي تم إرسالها قبيل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في طوكيو.

وأخيراً صدر عن أمانة المجلس، مجموعة من المطبوعات التي سبق وناقشها المجلس في اجتماعاته السابقة، بغرض زيادة التعريف والتوعية بالقضايا التي يتم تناولها.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2012 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعد على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وفي سبيل إنجاز التقرير الصادر عام 2012، أرسل الصندوق الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما استضاف الصندوق لهذا الغرض اجتماعين حضرهما ممثلو الجهات المشاركة في إعداد التقرير، حيث عقد الاجتماع الأول لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 24-26 أبريل 2012. أما الاجتماع الثاني والذي تضمنت أعماله مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه، فقد عقد خلال الفترة 18-21 يونيو 2012. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2012 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

من جانب آخر، وفي إطار قيام الصندوق بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية، شارك الصندوق في الاجتماع الوزاري الدوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي عقد في جمهورية مصر العربية في شهر ديسمبر وناقش الاجندة الخاصة بالقمة الاقتصادية العربية يناير 2013، كما شارك في فعاليات المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى حول الاحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية لصانعي السياسة العامة القائمة على الأدلة والذي نظمته وزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في

شهر مايو عام 2012. كذلك شارك الصندوق بصفته مراقب في الاجتماعات السنوية لمجموعة العمل المالي الإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم عقدها في كل من المملكة العربية السعودية خلال شهر مايو والمملكة المغربية خلال شهر نوفمبر 2012. كما شارك الصندوق في الندوة رفيعة المستوى حول الاستقرار المالي والنمو والتي نظمتها بنك الجزائر في ديسمبر 2012 وقدم خلالها ورقة حول متطلبات تطوير القطاع المالي بدول المغرب العربي لدعم الاستقرار والنمو الشامل.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2012 سعيه لتعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه، حيث يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين. فقد شارك الصندوق خلال شهر أبريل 2012 في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن، حيث حضر اجتماعات لجنة التنمية، كما شارك في اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين. كما شارك الصندوق في مجموعة من الاجتماعات الأخرى التي عقدت على هامشها، ومنها اجتماع محافظي الدول العربية لدى صندوق النقد والبنك الدوليين مع كل من مدير عام صندوق النقد الدولي، ورئيس مجموعة البنك الدولي. هذا بالإضافة إلى الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفيل" للشراكة من أجل التنمية، حيث تم مناقشة تطوير برامج وأنشطة هذه المبادرة.

وبصورة مشابهة شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في طوكيو خلال شهر أكتوبر 2012، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين. كما شارك في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفيل" للشراكة من أجل التنمية. كما شارك الصندوق في الاجتماع المشترك للمؤسسات والصناديق المالية العربية في إطار مجموعة التنسيق مع وكالة جايا اليابانية للتنمية بغرض تعزيز مجالات التعاون بين الطرفين. كذلك عقد وفد الصندوق اجتماعات عديدة مع مختلف إدارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب اجتماع مع إدارة مؤسسة التمويل الدولية وإدارة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، لمناقشة الأنشطة والمبادرات المشتركة مع هذه المؤسسات.

ومن جهة أخرى، شارك الصندوق في المؤتمر الدولي لمراقبي المصارف الذي عقد في تركيا خلال شهر سبتمبر 2012 والذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية. كما شارك الصندوق في هذا الإطار، في الاجتماع المشترك للجان الإقليمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية الذي عقد على هامش هذا المؤتمر.

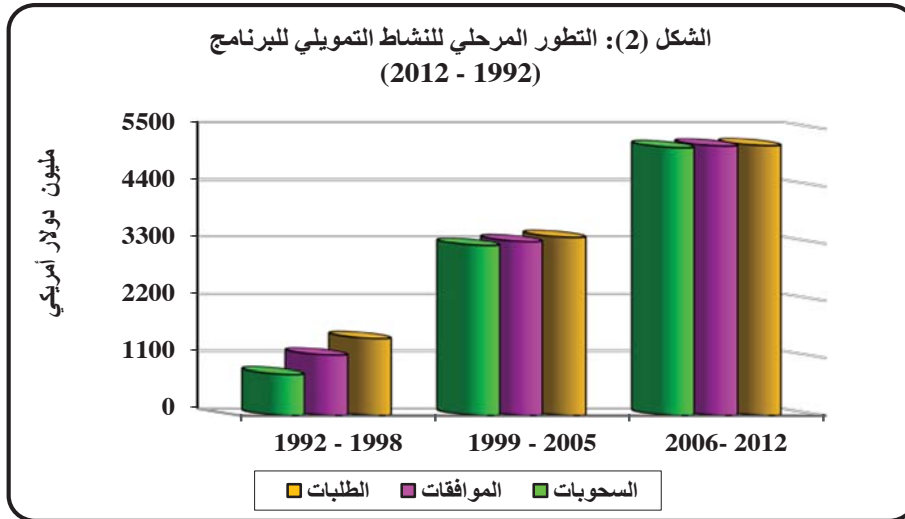
وعلى صعيد آخر، شارك الصندوق خلال شهر أكتوبر 2012 في فعاليات أسبوع المدفوعات العالمي الذي عقد في البرتغال ونظمه البنك الدولي وبنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بالتعاون مع لجان المدفوعات في مختلف قارات العالم بما في ذلك اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. وقد نظم الصندوق على هامش فعاليات هذا المؤتمر، اجتماع للمجموعة العربية شارك فيه ثلاث عشرة دولة عربية ممثلة بمصارف مركزية وهيئات أوراق مالية.

وأخيراً وفي إطار حرص الصندوق على تعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية، تم في شهر ابريل 2012 التوقيع على مذكرة تفاهم مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسساتين وتحديداً في مجال أسواق المال وتمويل التجارة.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي 50 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية أهمها الصندوق. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج وقد وصل عددها كما في نهاية العام 2012 إلى (200) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 10.1 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 12.7 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 9.7 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 9.2 مليار دولار أمريكي. ويوضح الرسم البياني التالي التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1992 وحتى نهاية العام 2012.



أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (30) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل الترويج للمبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، سبعة عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيمياوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2012 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من خلالها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2012 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى إعداد فصل المحور في التقرير، والذي اهتم بموضوع توسيع فرص النفاذ للخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية وإعداد النظرة العامة على اقتصادات الدول العربية عام 2012.

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية

أصدر الصندوق هذه النشرة الإحصائية في حلتها الجديدة خلال عام 2012، التي تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، والتي اعتمد في إعدادها على المصادر الوطنية بصورة أساسية، بالإضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. وتتضمن هذه النشرة فصلاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات والمالية العامة، بالإضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعّة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية للدول العربية

من جانب آخر أصدر الصندوق العدد الأول لسنة 2012 من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية للدول العربية". ويشمل بيانات التجارة الإجمالية والبيئية ومؤشرات تنافسية التجارة التي تقيس أهمية السلع ونسبتها في الأسواق العالمية كمؤشر الميزة النسبية وحصتها في الصادرات الإجمالية للدولة، ونسبة الصادرات السلعية البيئية فرادى في إجمالي صادراتها السلعية على الصعيد العالمي.

البحوث والدراسات

اشتملت البحوث والدراسات خلال عام 2012 على إعداد وإصدار الأوراق التالية:

دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي في الدول العربية، استعرضت هذه الورقة أهمية الاستقرار الاقتصادي في الوصول إلى النمو الشامل. قدمت الدراسة في هذا الصدد، نظرة عامة على واقع الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية. كما ناقشت تحديات تطوير السياسات الاقتصادية الكلية اللازمة لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الصدمات المختلفة، بما يكفل المحافظة على هذا الاستقرار الاقتصادي. كما تناولت في هذا الإطار المساهمة الكبيرة التي يمكن أن يقوم بها القطاع المالي في دعم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي القابل للاستمرار في الدول العربية. وقدمت هذه الورقة خلال اجتماع وزراء المالية العرب المنعقد في المملكة المغربية في أبريل 2012.

تمويل التجارة العربية وضمان الصادرات، تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل وضمان التجارة العربية وتطرق إلى التطورات الحديثة في سوق تمويل التجارة العالمية وضمان ائتمان الصادرات، وتأثيرات البيئة التجارية العالمية عليها، مع إبراز جهود التنسيق على المستويين الدولي والإقليمي لدعم تمويل وضمان التجارة الدولية في أوقات الصعوبات والأزمات، والمبادرات القائمة لمواجهة نقص البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بتمويل التجارة. كما استعرضت إلى التطورات الحديثة في التجارة العربية (الإجمالية والبيئية) ومصادر تمويلها والضمانات المتاحة، والدور الداعم للمؤسسات الوطنية والإقليمية لائتمان وضمان التجارة العربية. وقدمت هذه الورقة خلال اجتماع وزراء المالية العرب المنعقد في المملكة المغربية في أبريل 2012.

تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للدول العربية من خلال قياس عدد من مؤشرات تنافسية الصادرات التي تساعد على تقييم أثر السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية. واستعرضت الدراسة مفهوم التنافسية في الأدبيات الاقتصادية. كما استعرضت الدراسة تطورات الهيكل السلعي للصادرات العربية. هذا بالإضافة إلى عرض المنهجية المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية للصادرات السلعية. وشملت الدراسة مقارنة مؤشرات التنافسية للدول العربية بمثيلاتها في كل من ماليزيا وسنغافورة وإسبانيا.

فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، تناولت الدراسة موضوع النفاذ للخدمات المالية والمصرفية وتلقى الضوء على الانعكاسات التنموية للنفاذ للتمويل. وتطرق إلى بصورة تفصيلية لفرص النفاذ للخدمات المصرفية للأفراد وخدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري لما لهذه الخدمات من انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة في الدول العربية حيث تساهم في تحسين المستويات المعيشية وتوفير الوظائف وخفض الفوارق الطبقة.

أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين (1990-2010): ملامح وسياسات الاستقرار، تناولت هذه الدراسة بالتحليل ملامح الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، ومدى استيفاء أداء اقتصاداتها للمعايير المستخدمة دولياً، والتي تضمن تحقيق الاستقرار في جوانب الاقتصاد الكلي على صعيد النمو الاقتصادي،

وأوضاع المالية العامة، والأوضاع النقدية، والقطاع الخارجي. واستخدمت تحليل مقارن لتقييم الاستقرار خلال العقدين الماضيين. وقامت الدراسة بتقديم إطار عملي لتقييم وضعية الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، وتحديد مدى قدرة الاقتصادات العربية على تجنب التقلبات الحادة في النمو وتطرق إلى التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية وقدمت بعض التوصيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

توسيع فرص النفاذ للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، اهتمت هذه الورقة بالتعريف بأهمية قضايا الشمول المالي في السياسات الاقتصادية، وناقشت أوضاع ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، بغرض التعرف على المتطلبات والتحديات الرئيسية لتوسيع الوصول للخدمات المالية والشمول المالي في الدول العربية. وقدمت الورقة في هذا الإطار، عرضاً للدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المصارف المركزية في دفع هذه الأجندة.

متطلبات تطوير القطاع المالي بدول المغرب العربي لدعم الاستقرار والنمو الشامل تضمنت الدراسة نظرة عامة على أوضاع القطاع المالي والمصرفي في دول المغرب العربي وتناولت قضايا تطوير القطاع المالي والمصرفي في خدمة الاستقرار والنمو ودور صندوق النقد العربي في ذلك، كما تطرقت إلى دور الاندماج والتكامل المالي بدول المغرب العربي في دعم الإصلاحات المالية.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2012، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع

منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012 و عام 2011 أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2012 ما مجموعه 416,549 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 390,058 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2012 حوالي 70 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 65 في المائة في نهاية عام 2011. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغيير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

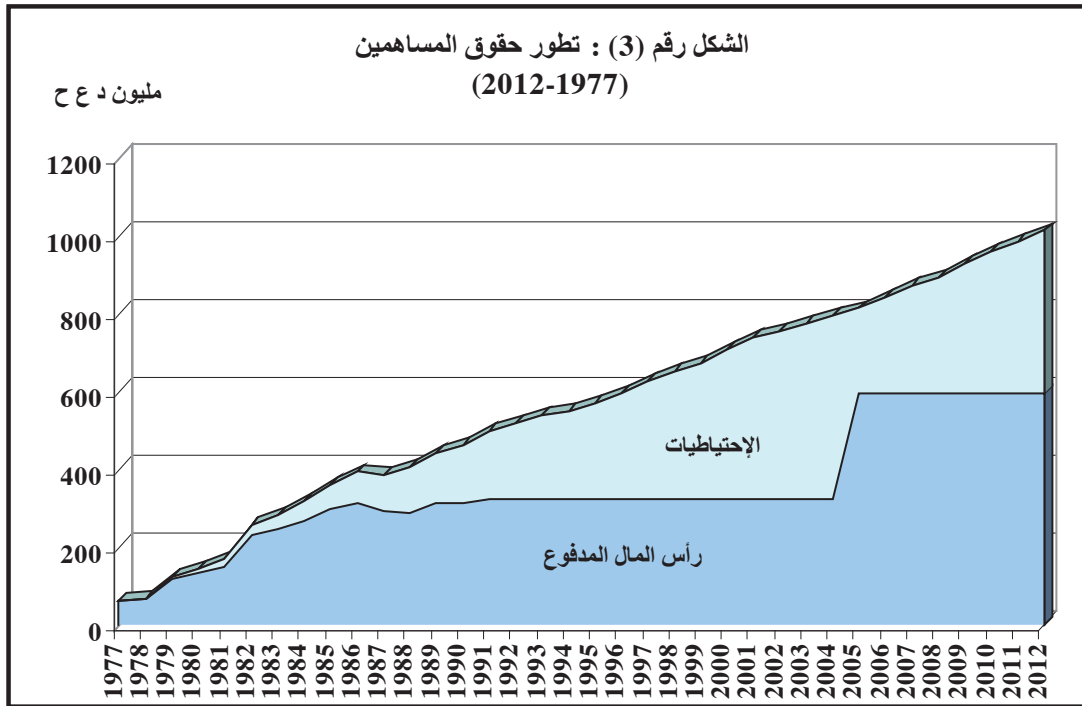
الاحتياطي العام: بلغ رصيده 272,110 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2012، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 252,351 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011، وبزيادة قدرها 19,759 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 8 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تم تكوينه بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 145,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2012، بينما كان رصيده في نهاية عام 2011 يبلغ 140,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغيير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (561) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012 مقارنة برصيد مدين قدره (2,293) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,012,589 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012 مقارنة بمبلغ 986,098 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011، أي بزيادة مقدارها 26,491 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.7 في المائة. ويوضح الشكل رقم (3) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2012:



أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأس مال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 77,431 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2012 بالمقارنة مع 76,444 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبزيادة قدرها 987 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 1.29 في المائة، يعود إلى التغير في قيم حصص المساهمين الآخرين والفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2012 وعام 2011.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,090,020 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012 مقارنة مع 1,062,542 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2012، مبلغ 440,605 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 416,119 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 509,723 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2012. حيث تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 69,118 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2012.

خطوط الائتمان

تعد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 126,947 ألف دينار عربي حسابي (586 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 102,800 ألف دينار عربي حسابي (473 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2011.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقومة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 623,775 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012، بينما بلغت قيمتها 608,995 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2011.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 27,873 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 31,144 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 33,621 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، مقارنة بمبلغ 36,362 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,976 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، مقارنة بمبلغ 4,619 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الإنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقد بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2012 ما مجموعه 276 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 221 ألف دينار عربي حسابي لعام 2011. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 235 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2012 مقارنة بمبلغ 344 ألف دينار عربي حسابي لعام 2011.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظه العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2012 ونهاية سنة 2011 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2012.

سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها		أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			العملة
31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	01 يناير 2012	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	
1.535	1.538	%42.78	%42.99	%42.93	دولار أمريكي
1.187	1.166	%35.77	%35.65	%36.27	يورو
0.993	0.951	%11.23	%11.18	%11.67	جنيه إسترليني
118.799	132.506	%10.23	%10.18	%9.13	ين ياباني
		%100.00	%100.00	%100.00	

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

صفحة	المحتويات
1	تقرير مدقي الحسابات المستقلين
2	المركز المالي الموحد
3	بيان الدخل الموحد
4	البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
5	بيان التدفقات النقدية الموحد
20 - 6	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١ - برج الغيت
شارح حمدان
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +٩٧١ ٢ ٤١٧ ٤٤٠٠
+٩٧١ ٢ ٦٢٧ ٧٥٢٢
فاكس: +٩٧١ ٢ ٦٢٧ ٣٣٨٣
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من ٢ إلى ٢٠ لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتمكين من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢ وعن أداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى

إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببند التأسيس ذات الصلة.

محمد بن عبد الله
٢٨ فبراير (شباط) ٢٠١٣

أبوظبي

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	ايضاح	
			الموجودات
416,119	440,605	3	قروض للدول الأعضاء
102,800	126,947	4	خطوط الائتمان
5,336	5,336	5	ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء
1,461,450	1,421,224		ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب
1,333,416	1,414,411	6	محفظة الاستثمارات المالية
21,378	42,199	7	حسابات مدينة وموجودات أخرى
<u>3,340,499</u>	<u>3,450,722</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
600,000	600,000		رأس المال المصرح والمكتتب به
596,040	596,040	8	رأس المال المدفوع
390,058	416,549	9	الاحتياطيات
986,098	1,012,589		إجمالي حقوق المساهمين
76,444	77,431	10	حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
			المطلوبات
2,185,871	2,211,860	11	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
92,086	148,842	12	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
<u>2,277,957</u>	<u>2,360,702</u>		إجمالي المطلوبات
<u>3,340,499</u>	<u>3,450,722</u>		إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات

ص.ب.ل.ن.ا

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 28 فبراير (شباط) 2013. تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

2011 الف دينار عربي حسابي	2012 الف دينار عربي حسابي	ايضاح	
			الدخل
12,539	13,842		فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء
1,353	1,915		فوائد ورسوم على خطوط الائتمان
13,925	14,575	13	إيرادات الاستثمارات المالية
17,447	14,366		فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب
282	312		إيرادات أخرى
45,546	45,010		
(9,184)	(11,389)		فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية
36,362	33,621		
			الإلتحاق
4,054	4,465	14	مصروفات إدارية وعمومية
221	276	15	نفقات معونة فنية
344	235	16	مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)
4,619	4,976		
31,743	28,645		صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(599)	(772)		حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
31,144	27,873		صافي الدخل

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

المجموع	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	
ألف دينار عربي حسابي					
2011					
الدخل الشامل					
31,144	-	-	31,144	-	صافي الدخل لسنة 2011
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
5	5	-	-	-	
31,149	5	-	31,144	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
958,121	(2,298)	135,000	229,379	596,040	الرصيد في 1 يناير 2011
-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(3,172)	-	-	(3,172)	-	تخصيص (تاسع) لدعم الشعب الفلسطيني
986,098	(2,293)	140,000	252,351	596,040	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
2012					
الدخل الشامل					
27,873	-	-	27,873	-	صافي الدخل لسنة 2012
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
1,732	1,732	-	-	-	
29,605	1,732	-	27,873	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
986,098	(2,293)	140,000	252,351	596,040	الرصيد في 1 يناير 2012
-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(3,114)	-	-	(3,114)	-	تخصيص (عاشر) لدعم الشعب الفلسطيني
1,012,589	(561)	145,000	272,110	596,040	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	ايضاح
31,144	27,873	أنشطة العمليات صافي الدخل للسنة معدلاً بما يلي:
96	87	استهلاك الموجودات الثابتة
1,047	987	التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
32,287	28,947	
(126,541)	(99,495)	سحوبات القروض
67,036	75,009	تسديدات القروض
12,105	(24,147)	التغير في خطوط الائتمان
1,956	(20,791)	التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى
(13,437)	55,806	التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى
59,657	26,468	التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية
209,085	25,989	التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
242,148	67,786	صافي النقد من أنشطة العمليات
		أنشطة الاستثمار
(94)	(117)	تكاليف شراء الموجودات الثابتة
4,446	11,375	التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
(1,845)	(72,782)	التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع
(276,888)	(17,856)	التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق
(274,381)	(79,380)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(458)	-	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(2,149)	(2,164)	تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني
(2,607)	(2,164)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(34,840)	(13,758)	صافي (النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد
1,444,411	1,409,571	النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة
1,409,571	1,395,813	النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملة الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقييم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، مع تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 01 كانون الأول 2009 والتي تتطلب إضافة "بيان الدخل الشامل" وإفصاحات إضافية عن تقييم الأدوات المالية حسب تصنيفها، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج الصندوق أو مركزه المالي الموحد.

(ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 و 2011 وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

- (1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساساً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.
- (2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلوة أو الخصم، في بيان الدخل.
- (3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
كانت حتى 31 يوليو 2008 تتمثل في الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، والتي تقيم وفقاً لصادفي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، باعتبارها تمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.
- (4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة بدءاً من أول آب أغسطس 2008. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.
- (5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.
- (6) **تقييم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.**
- (7) **تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقبل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات تركز بشكل رئيسي إلى وجود دليل على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الأجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويُدْرَج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

هـ) العملات الأجنبية (تابع)

2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطي بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

3 قروض للدول الأعضاء

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
356,614	416,119	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
126,541	99,495	سحوبات خلال السنة
(67,036)	(75,009)	تسديدات خلال السنة
<u>416,119</u>	<u>440,605</u>	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2012 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تعدت فترة سنة وتبلغ 17,757 ألف دينار عربي حسابي (2011: 14,968 ألف دينار عربي حسابي). وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 يتم تمديد تعليق عضوية الدولة المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسمة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسمة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسمة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية، وبلغ رصيدها 63,800 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 (2011: 70,579 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 ما مجموعه 69,118 ألف دينار عربي حسابي (2011: 50,650 ألف دينار عربي حسابي).

4 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية.

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
114,940	102,800	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
163,117	172,466	سحوبات خلال السنة
278,057	275,266	تسديدات خلال السنة
(176,117)	(148,166)	فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي
860	(153)	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)
<u>102,800</u>	<u>126,947</u>	

لا توجد تخصيصات متعاقد عليها وغير مسحوبة على خطوط الائتمان كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 (2011: ما يعادل 413 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذًا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك واستثمارات بصناديق استثمار بديلة، كما يلي:

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي
36,065	26,602
55,353	127,955
91,418	154,557
1,241,998	1,259,854
1,333,416	1,414,411

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات:
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة - متاحة للبيع
استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع

استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها -
بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي
(2,197)	(285)
(96)	(276)
(2,293)	(561)

• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 1,262,209 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 (2011): 1,232,588 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
97,697	100,066	إجمالي الفوائد المستحقة
(45,611)	(45,593)	ينزل: فوائد مجتّبة على القروض
(42,564)	(44,179)	ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد
9,522	10,294	
6,331	6,259	مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
272	302	موجودات ثابتة
5,253	25,344	أرصدة مدينة أخرى
<u>21,378</u>	<u>42,199</u>	

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة اسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

8 رأس المال المدفوع

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
600,000	600,000	رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه
(3,960)	(3,960)	(12,000) سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم
<u>596,040</u>	<u>596,040</u>	رأس المال غير المدفوع
		رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

9 الاحتياطات

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحول المتبقي إلى الاحتياطي العام. ويتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 مبلغ 40,656 ألف دينار عربي حسابي (2011: 39,688 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (5) لسنة 2012، تخصيصاً عاشرًا لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2011 (ما قيمته 3,114 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً تاسعاً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (5) لسنة 2011 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2010 (ما قيمته 3,172 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة الأقلية من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصصهم 44.36% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 و44.36% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011.

2011	2012	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
492,575	492,575	حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:
294,662	304,538	- رأس المال المدفوع في نهاية السنة
6,400	8,006	- الاحتياطات في نهاية السنة
793,637	805,119	- صافي الدخل للسنة
%44.36	%44.36	إجمالي حقوق المساهمين
352,086	357,168	نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
		قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
2011	2012	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
76,444	77,431	قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
		بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

يتم قبول ودايع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
70,579	63,800	أرصدة فوائد مرسلة غير محققة
9,676	56,259	معاملات استثمارية قيد الدفع وعقود إعادة الشراء
953	984	فوائد مستحقة الدفع
10,878	27,799	أرصدة دائنة أخرى
<u>92,086</u>	<u>148,842</u>	

13 إيرادات الاستثمارات المالية

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
(944)	(340)	الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة - متاحة للبيع
933	1,718	السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع
13,936	13,197	السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
<u>13,925</u>	<u>14,575</u>	

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,686 ألف دينار عربي حسابي (2011: 3,252 ألف دينار عربي حسابي). وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 175 في نهاية عام 2012 (2011: 178 موظفاً).

15 نفقات معونة فنية

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
168	195	دورات تدريبية وندوات
53	81	معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء
<u>221</u>	<u>276</u>	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

16 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (4) لسنة 2011 تقديم إعفاءات لجمهورية القمر المتحدة بإطار نفس المبادرة. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الديون على أساس الاستحقاق.

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
5,038	5,273	الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)
(4,694)	(5,038)	الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة
344	235	الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 76,578 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 (2011: 85,371 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 6,320 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 (2011: 8,034 ألف دينار عربي حسابي).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
17,007	6,612	حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
1,444,443	1,414,612	ودائع لأجل لدى البنوك
(51,879)	(25,411)	ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية
1,409,571	1,395,813	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم توزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم توزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	
936,181	1,042,965	الدول العربية
695,463	807,190	أوروبا
162,301	113,875	أمريكا الشمالية
854,490	639,348	الشرق الأقصى
113,435	232,257	المنظمات الدولية
32,995	-	الدول الأفريقية
<u>2,794,865</u>	<u>2,835,635</u>	

20 التزامات التقاعد

وفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري للالتزامات تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات، وقد تم إجراء تقييم للالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول 2011. ووفقاً لتقرير الخبير الإكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 60,320 درهم إمارات (3,561 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الإكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 60,418 ألف درهم إمارات (3,567 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 98 ألف درهم إمارات (6 ألف دينار عربي حسابي).

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 186 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2012 (2011): 78 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 58,959 ألف درهم إمارات تعادل 3,480 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2012 (2011): 60,418 ألف درهم إمارات تعادل 3,572 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

21 الأدوات المالية

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 مدرج أدناه:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
الموجودات					
	6,612	-	-	-	-
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	6,612	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,414,612	25,411	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	127,955	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	26,602	-	486	641	25,475
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	1,259,854	384,179	291,229	548,063	36,383
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-
خطوط الائتمان	126,947	90,603	22,192	14,152	-
قرروض للدول الأعضاء	440,605	43,951	48,110	277,536	53,251
حسابات مدينة وموجودات أخرى	42,199	34,674	520	427	-
	2,077,175	387,948	840,819	115,109	29,671
المطلوبات وحقوق المساهمين					
حقوق المساهمين الآخرين	-	-	-	-	-
في المؤسسة التابعة	-	-	-	-	-
ودائع من المؤسسات النقدية	2,209,852	2,008	2,940	30,311	8,405
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	148,842	77,564	2,940	29,622	8,405
	2,287,416	4,948	29,622	30,311	85,836

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

الأدوات المالية (تابع)

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 مدرج أدناه:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
الف دينار عربي حسابي					
الموجودات					
					حسابات جارية وتحت الطلب
17,007					لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
1,444,443	1,392,564	51,879			ودائع لأجل لدى البنوك
55,353					استثمارات بسندات متاحة للبيع
36,065	6,931	3,860	1,114	24,160	صناديق الاستثمارات البديلة
					استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
1,241,998	670,060	203,949	345,060	22,929	
5,336					ودائع لدى البنوك المركزية
102,800	67,236	23,498	12,066		خطوط الائتمان
416,119	36,756	37,536	254,579	72,280	قرروض للدول الأعضاء
21,378	11,985	574	478		حسابات مدينة وموجودات أخرى
3,340,499	2,257,892	321,296	613,297	119,369	28,645
المطلوبات وحقوق المساهمين					
					حقوق المساهمين الآخرين
76,444					في المؤسسة التابعة
2,185,871	2,185,871				ودائع من المؤسسات النقدية
92,086	14,889	2,646	27,573	37,715	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
2,354,401	2,200,760	2,646	27,573	37,715	85,707

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

الأدوات المالية (تابع)

(ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

(ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

2011 ألف دينار عربي حسابي	2012 ألف دينار عربي حسابي	التغير في نقاط الأساس	
229	386	25	التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين
1,377	1,390	25	التأثير على بيان الدخل الموحد

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

الأدوات المالية (تابع)

(د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنوع في مكوناتها.

(هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 مبلغ 825,432 ألف دينار عربي حسابي (2011: 624,210 ألف دينار عربي حسابي).

(و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنوع في مكونات الموجودات وأجلها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

(ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

جداول القروض

جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2012 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	0	0	0	0	0	0	6,563
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	0	11,250	0	0	0	0	16,500
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	4,500	0	5,000	0	0	0	11,750
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب			9,800					
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	8,820	44,590	9,800	0	0	0	78,615
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن			3,920					
			14,280	0	13,240	3,920	0	0	0	31,440
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان			4,800					
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن			3,920					
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق			27,000					
	36	سوريا			3,000					
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن			1,960					
	39	اليمن		5,700						
			34,545	5,700	0	31,800	8,880	0	0	80,925
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن			4,900					
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	0	4,335	0	4,900	0	0	16,300
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن			5,100					
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن			2,660					
	51	الأردن			700					
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	0	0	7,760	700	0	0	50,955

تابع: جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
1978 - 2012

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويسي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب				2,500				
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	6,250	3,250	0	2,500	0	0	33,555
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	2,500	0	0	22,070	0	0	24,570
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	14,350	0	2,460	25,680	0	0	122,117
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	46,960	17,150	0	0	0	0	72,660
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	0	9,050	6,625	0	0	0	15,675
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	0	14,800	0	0	0	0	18,475
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	0	3,250	0	0	0	0	3,250
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	0	37,130	2,460	0	0	0	50,930
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	15,120	5,320	0	0	0	0	25,615
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	0	36,185	0	0	0	0	36,185

تابع: جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2012 - 1978

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	367	19,656	2,660	0	0	0	22,683
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	0	0	0	0	0	12,967	12,967
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	0	0	0	0	0	46,555	55,405
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	0	4,245	7,400	0	0	26,754	38,399
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	0	0	19,200	0	0	26,480	69,305
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	0	0	0	0	0	31,290	34,965
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	0	55,493	0	0	0	11,100	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	0	9,800	0	0	0	28,800	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	0	8,600	0	0	0	16,625	25,225
2006	135	جيبوتي							350	
			0	0	0	0	0	0	350	350
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	0	0	0	0	0	11,100	11,100
2008	138	القمر المتحدة	184							
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	184	0	0	0	18,814	9,600	28,598

تابع: جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2012 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	0	0	21,880	0	0	69,258	98,503
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	0	43,000	9,820	0	0	65,048	117,868
2011	151	المغرب						13,675		
	152	مصر	43,725							
	153	مصر							58,300	
			43,725	0	0	0	0	13,675	58,300	115,700
2012	154	الأردن	7,365							
	155	اليمن		21,000						
	156	اليمن			24,000					
	157	تونس							15,935	
	158	تونس				12,750				
	159	تونس	9,562							
	160	المغرب				27,350				
			16,927	21,000	0	64,100	0	0	15,935	117,962
		المجموع	362,126	125,751	340,344	194,885	64,730	32,489	430,162	1,550,487

جدول (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض
2012 - 1978

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300	المملكة الاردنية الهاشمية	5	23.760
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380	الجمهورية التونسية	6	28.762
جمهورية السودان	4	30.385	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية الصومال	1	12.740	جمهورية السودان	5	11.100
جمهورية مصر العربية	1	55.125	الجمهورية العربية السورية	4	9.030
المملكة المغربية	3	63.800	جمهورية الصومال	3	4.440
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345	جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اليمنية	2	62.656	الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية جيبوتي	2	0.613	جمهورية مصر العربية	5	81.975
340.344	24		المملكة المغربية	10	29.550
			الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
			الجمهورية اليمنية	9	40.635
			جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
			362.126	62	
الدول المستفيدة من التسهيلات التجارية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620	المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620	الجمهورية العربية السورية	1	8.200
الجمهورية العربية السورية	1	3.000	المملكة المغربية	1	6.250
جمهورية العراق	1	18.620	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
المملكة المغربية	1	2.500	الجمهورية اليمنية	6	59.290
الجمهورية اليمنية	3	13.920	جمهورية جيبوتي	1	0.367
64.730	11		القمر المتحدة	1	0.184
			125.751	13	
الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	38.584	المملكة الاردنية الهاشمية	3	15.140
الجمهورية التونسية	4	32.944	الجمهورية التونسية	2	16.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605	جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية السودان	1	9.800	جمهورية العراق	1	27.000
الجمهورية اللبنانية	3	19.526	جمهورية مصر العربية	2	22.375
جمهورية مصر العربية	4	135.948	المملكة المغربية	4	66.430
المملكة المغربية	5	132.208	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	1	9.057	الجمهورية اليمنية	3	33.020
جمهورية جيبوتي	2	0.770	194.885	19	
الجمهورية العربية السورية	2	11.600			
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	9.120			
430.162	28				
الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.			
جمهورية جيبوتي	1	0.614			
الجمهورية اللبنانية	1	18.200			
المملكة المغربية	1	13.675			
32.489	3				

جدول (أ-3)
أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة
2012 - 2011

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2012			نهاية عام 2011			الدولة
إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	
27,251		27,251	34,985	-	34,985	المملكة الأردنية الهاشمية
61		61	335	-	335	جمهورية جيبوتي
51,887		51,887	60,921	-	60,921	جمهورية السودان
2,880		2,880	2,880	-	2,880	الجمهورية العربية السورية
14,877		14,877	14,877	-	14,877	جمهورية الصومال
37		37	184	-	184	جمهورية القمر المتحدة
73,118		73,118	80,866	-	80,866	جمهورية العراق
1,365		1,365	4,095	-	4,095	الجمهورية اللبنانية
102,025	29,150	72,875	104,781	29,150	75,631	جمهورية مصر العربية
100,991		100,991	106,563	-	106,563	المملكة المغربية
88,000	32,000	56,000	43,000	21,500	21,500	الجمهورية اليمنية
8,984		8,984	13,283	-	13,283	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
38,247	7,967	30,280				الجمهورية التونسية
509,723	69,117	440,606	466,770	50,650	416,120	المجموع

جدول (أ-4)
أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً
2012 - 1978

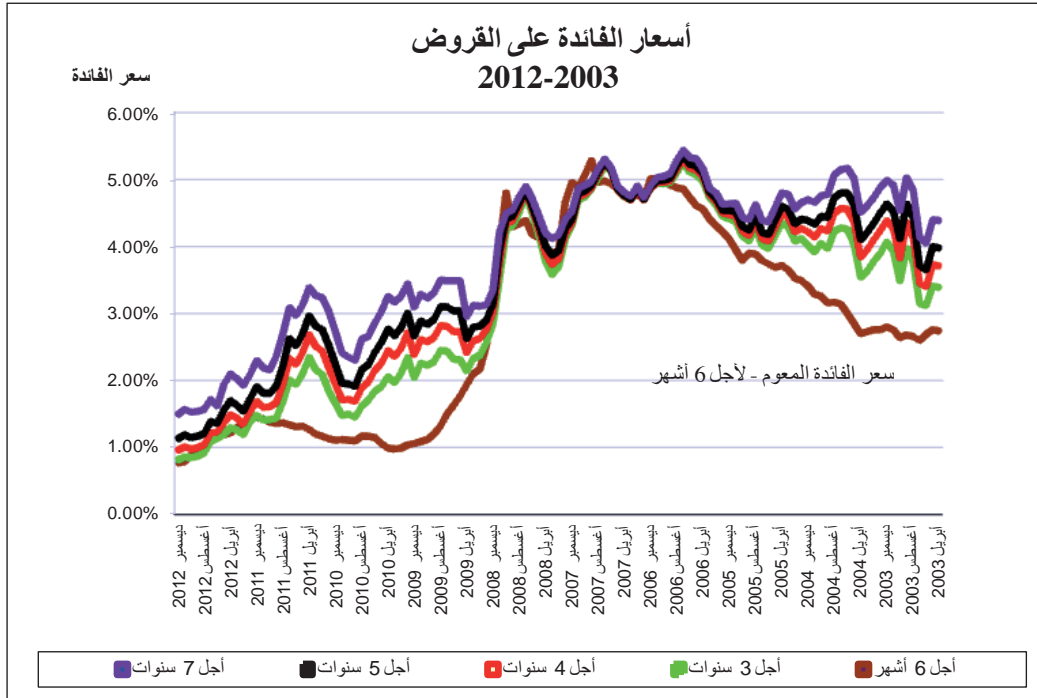
(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحبيات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
*1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
*1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,722	440,605

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحبيات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحبيات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

جدول (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2012 - 2003



جداول عامة

جدول (ب-1)
رأس المال
31 ديسمبر 2012

(ألف دينار عربي حسابي)

رأس المال المدفوع				مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	الدولة
إجمالي المدفوع	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالعملة الوطنية		
9,900	4,500	5,320	80	9,900	1 المملكة الاردنية الهاشمية
35,300	16,100	18,900	300	35,300	2 دولة الامارات العربية المتحدة
9,200	4,200	4,920	80	9,200	3 مملكة البحرين
12,850	5,850	6,900	100	12,850	4 الجمهورية التونسية
77,900	35,500	41,640	760	77,900	5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
88,950	40,550	47,640	760	88,950	6 المملكة العربية السعودية
18,400	8,400	9,800	200	18,400	7 جمهورية السودان
13,250	6,050	7,120	80	13,250	8 الجمهورية العربية السورية
7,350	3,350	3,920	80	7,350	9 جمهورية الصومال
77,900	35,500	41,640	760	77,900	10 جمهورية العراق
9,200	4,200	4,920	80	9,200	11 سلطنة عمان
18,400	8,400	9,800	200	18,400	12 دولة قطر
58,800	26,800	31,500	500	58,800	13 دولة الكويت
9,200	4,200	4,900	100	9,200	14 الجمهورية اللبنانية
24,690	11,250	13,254	186	24,690	15 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
58,800	26,800	31,500	500	58,800	16 جمهورية مصر العربية
27,550	12,550	14,800	200	27,550	17 المملكة المغربية
9,200	4,200	4,920	80	9,200	18 الجمهورية الاسلامية الموريتانية
28,300	12,900	15,120	280	28,300	19 الجمهورية اليمنية
-	-	-	-	3,960	20 دولة فلسطين (1)
450	200	245	5	450	21 جمهورية جيبوتي
450	200	245	5	450	22 جمهورية القمر المتحدة
596,040	271,700	319,004	5,336	600,000	المجموع

(1) تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الإحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

ملحق (ب-2)
عدد المستفيدين من الودائع/ حقائق عمل/ الودائع
2012/12/31-1988/1/1

المجموع	الودائع المشتركة مع IMF	الودائع	حقات العمل مشاركة مع WTO	حقات العمل المشاركة مع WTO/IMF	حقات العمل مشاركة مع IMF	حقات العمل	الودائع المشاركة مع WTO	الودائع المشاركة مع IMF	الودائع	مقابل 1988	عدد الأنشطة
248	4	5	4	3	9	13	14	99	97	14	عدد الأنشطة
478	4	3	10	6	19	26	22	189	185	14	الأردن
509	10	7	8	4	16	14	25	156	237	32	الإمارات
353	4	7	7	5	13	9	11	129	159	9	البحرين
368	3	3	6	5	10	19	21	144	146	11	تونيس
347	3	4	8	4	15	16	13	129	149	6	الجزائر
55	0	0	0	2	2	0	1	39	11	0	جيبوتي
625	9	16	10	6	20	25	27	247	249	16	السعودية
376	6	4	6	5	16	14	17	188	106	14	السودان
562	4	3	5	5	18	68	62	206	183	8	سورية
32	0	1	0	0	0	0	0	11	12	8	الصومال
228	2	3	2	5	8	15	18	72	90	13	العراق
390	6	7	8	6	13	17	24	153	147	9	عمان
277	3	2	3	5	7	10	22	122	103	0	فلسطين
317	3	10	5	5	16	19	11	108	135	5	قطر
23	2	0	2	0	1	1	5	10	2	0	القمر المتحدة
339	2	5	2	5	9	12	9	139	146	10	الكويت
364	9	2	6	3	14	24	19	148	137	2	لبنان
286	1	3	4	4	7	13	13	97	144	0	ليبيا
453	7	2	9	6	17	21	17	161	211	2	مصر
394	4	3	8	6	15	15	12	181	135	15	المغرب
288	4	5	2	1	13	10	17	118	109	9	موريتانيا
450	5	4	7	5	19	17	17	182	173	21	اليمن
7514	91	94	118	93	268	365	383	2929	2969	204	المجموع

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ معالي الدكتور زياد فريز نائب المحافظ سعادة الدكتور عمر محمد منصور الزعبي
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ معالي عبيد حميد الطاير نائب المحافظ معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة نائب المحافظ سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ معالي الدكتور الشاذلي العياري ⁽¹⁾ نائب المحافظ سعادة منية السعداوي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ معالي كريم جودي نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ معالي الياس موسى دواله نائب المحافظ سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف نائب المحافظ معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك
جمهورية السودان	المحافظ معالي علي محمود محمد عبد الرسول نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد خير الزبير
الجمهورية العربية السورية	المحافظ معالي الدكتور محمد الجليلاتي نائب المحافظ سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة

(1) اعتباراً من 2012/8/30 خلفاً لمعالي مصطفى كمال النابلي.

معالي عبد الناصر محمد عبدالله سعادة عبدالله حاج جامع علي	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية الصومال الفيدرالية
سعادة الدكتور سنان الشبيبي سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة الحديثي	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية العراق
معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي	المحافظ نائب المحافظ	سلطنة عُمان
معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد	المحافظ نائب المحافظ	دولة فلسطين
معالي يوسف حسين كمال سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني	المحافظ نائب المحافظ	دولة قطر
معالي محمد علي صالح سعادة محمد شافع مزي عبده	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية القمر المتحدة
معالي الدكتور نايف الحجرف معالي الدكتور محمد يوسف الهاشلي	المحافظ نائب المحافظ	دولة الكويت
معالي رياض سلامة سعادة رائد شرف الدين	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اللبنانية
سعادة الصديق عمر الكبير سعادة الدكتور علي رمضان شنيش	المحافظ نائب المحافظ	ليبيا
معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة معالي الدكتور ممتاز السعيد أبو النور	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية مصر العربية
معالي نزار بركة معالي عبد اللطيف الجواهري	المحافظ نائب المحافظ	المملكة المغربية
معالي سيد أحمد ولد الرايس سعادة الدكتور محمد الأمين ولد رقاني	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معالي صخر أحمد عباس الوجيه سعادة محمد عوض بن همام	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اليمنية

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً (2010-2013) على النحو التالي:

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
13.58	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين المملكة العربية السعودية	سعادة الدكتور جاسم المناعي معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
11.96	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة عبد الحق بجاوي
11.96	جمهورية العراق	سعادة حسن هاشم الحيدري
19.96*	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	سعادة جمال محمد نجم (مصر) ⁽¹⁾
14.88	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة سامي حسين منصور الأنبجي (الكويت)
13.09	المملكة المغربية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة فوزية زعبول (المغرب)
7.05	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	سعادة حسين محمد السادة (قطر)
7.52	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	سعادة سام محمد (سورية)

(* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

(1) اعتباراً من 1 أغسطس 2012 خلفاً لسعادة هشام رامت عبد الحافظ.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.